

الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية

Transparency in disclosure to achieve the quality of accounting information

ط.د: دواق سميرة¹، د. فرحات عباس²¹ مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف - المسيلة douaksamira8@gmail.com² جامعة محمد بوضياف - المسيلة - ferhata75@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/06/30

تاريخ المراجعة: 2019/03/13

تاريخ الاستلام: 2019/01/11

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، إذ تضمن الشفافية في الإفصاح توفير مخرجات محاسبية (قوائم مالية، تقارير مالية) بأعلى مستوى من الجودة وتقلل من حالات عدم تماثل المعلومات المحاسبية على النحو الذي يلبي احتياجات مستخدميها وتمكنهم من اتخاذ قراراتهم.

خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الشفافية ليست بديلا عن الإفصاح المحاسبي (الإفصاح الكامل) full disclosure بل هي وسيلة لتحقيقه من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني وتوفير البيئة الملائمة للارتقاء بمستوى الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

كلمات مفتاحية: شفافية، إفصاح محاسبي، جودة المعلومات المحاسبية.

تصنيف JEL : G39, M41.

Abstract:

The aim of this study is to clarify the role of transparency in disclosure to achieve the quality of accounting information. Transparency in disclosure ensures that accounting outputs (financial statements and financial reports) are produced at the highest level of quality and minimizes inconsistencies in accounting information to meet the needs of their users and enable them to make decisions.

This study concluded that transparency is not a substitute for accounting disclosure but is a means of achieving it (The full disclosure), by adhering to ethical values and professional codes of conduct and providing an environment conducive to improving the level of disclosure to achieve the quality of accounting information.

Keywords: Transparency, accounting disclosure, quality accounting information.

Jel Classification Codes: G39, M41.

المؤلف المرسل: دواق سميرة، الإيميل: douaksamira8@gmail.com

1. مقدمة:

لقد باتت الشفافية اليوم ضرورة حتمية لما تقدمه من فرص متكافئة للحصول على المعلومات المحاسبية تخدم جميع مستخدميها، خاصة مع عولمة المعلومات وهو حق تضمنه جميع التشريعات والقوانين المحلية والدولية على حد سواء في مختلف الدول. حيث مع كل هذا التقدم الذي تشهده بيئة الأعمال في وقتنا الراهن وظهور سمات عولمة الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي، لم تعد المعلومات مقتصرة فقط على القوائم المالية التي تمثل الحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي بل تعدت ذلك للوصول إلى الشفافية في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات، الذي بدوره ينص على التفصيل في القوائم والتقارير المالية التي تصدرها الشركات بالشكل الذي يوفر معلومات شاملة ومفصلة تخدم جميع الأطراف وبأقل التكاليف، بهدف تقليل عدم التماثل في المعلومات المفصح عنها بين جميع الأطراف سواء الخارجية أو الداخلية.

1.1. مشكلة الدراسة:

بناء على ما تقدم تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: كيف تحقق الشفافية في الإفصاح جودة المعلومات المحاسبية؟

هذا التساؤل يقودنا إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الشفافية بديل للإفصاح المحاسبي؟
- ماهي متطلبات تحقيق الشفافية في الإفصاح المحاسبي؟
- قصده الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنه تم صياغة الفرضيات التالية:
- تعد الشفافية وسيلة لتحقيق مستوى عالي من الإفصاح.
- يعد الالتزام بالبعد الأخلاقي وقواعد السلوك المهني من أهم متطلبات تحقيق الشفافية في الإفصاح المحاسبي.

2.1. أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى كون الشفافية هي إحدى الخصائص الرئيسية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وتكتسب أهميتها خاصة كقياس لمستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- زيادة المعرفة والوعي بأهمية موضوع الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والدور الذي تلعبه في تحقيق جودة هذه الأخيرة؛
- التعرف على أهم مؤشرات قياس الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

4.1. منهجية الدراسة:

سعى للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي.

5.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (جربو كلثوم ويديو محمد، 2017) بعنوان دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مبدأ الإفصاح والشفافية ودوره في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، من خلال التعرف على أهم المفاهيم النظرية الخاصة بمبدأ الإفصاح والشفافية وكذا كفاءة الأسواق المالية. أيضا توضيح العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية ودوره في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية، وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ التي تضيف مصداقية على المعلومات ما يدعم ثقة المستثمرين ويؤدي إلى وصول المعلومات بسرعة وشفافية لتعكس أسعار الأوراق المالية.
- دراسة (أحمد قايد نور الدين، وبن زاف لبنى، 2018) بعنوان دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع الإفصاح المحاسبي وأثره في تحسين المعلومة المحاسبية لتقديمها لمستخدميها بشئ من التفصيل والشفافية دون لبس أو تظليل، وذلك من خلال التعرف على المفاهيم النظرية للإفصاح وللمعلومات المحاسبية، كذلك القومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الإفصاح المحاسبي له أثر على المعلومة المحاسبية لما يوفره من خصائص نوعية للمعلومة تخدم مستخدميها.

2. الشفافية في الإفصاح المحاسبي

1.2. الإفصاح المحاسبي

• ماهية الإفصاح المحاسبي

لقد عرف الإفصاح المحاسبي بالعديد من التعاريف والمفاهيم، نذكر منها ما يلي:
 "الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليست لها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة" (أبو زيد، 2005).
 ويعرف على أنه "شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة" (الشيرازي، 1991).
 كما يعرف على أنه "تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في إتخاذ القرارات " (بن تومي، 2013).

ومن خلال ما سبق من تعريف يمكن إعطاء تعريف شامل لمفهوم الإفصاح المحاسبي، حيث يمكن تعريفه بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة وبشكل ومضمون ملائم لمساعدتهم على إتخاذ القرارات.

• مستويات الإفصاح المحاسبي

يرى بعض الباحثين أن للإفصاح المحاسبي مستويات متعددة، حيث من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح يرضي جميع مستخدمي القوائم المالية، فهناك مستويات مختلفة للإفصاح يجب أن يأخذها معدوا القوائم المالية بالحسبان لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد القوائم المالية وكذا الفئة المستفيدة منها، حيث ميز الباحثون بين مدخلين رئيسيين في تحديد مستويات الإفصاح المحاسبي هما:

المدخل الأول: تم التركيز فيه على مدى أو نطاق الإفصاح، يمكن التمييز بين ثلاث مستويات هي:

- الإفصاح الكامل أو التام Full Disclosure: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ (الشيرازي، 1991):

- الإفصاح الكافي Adequate Disclosure: يعني الحد الأدنى من مقدار المعلومات التي يجب أن يفصح عنه على نحو لا يجعل القوائم المالية مظلمة، أي انه يجب عدم حذف أو كتمان أو إخفاء أية معلومات جوهرية أو ذات منفعة لمستخدمها (الوقاد، 2011):

- الإفصاح العادل Fair Disclosure: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن (أبو بكر، 2017).

المدخل الثاني: في هذا المدخل يهتم التركيز على نوعية الإفصاح، حيث يقسم الإفصاح إلى:

- الإفصاح الوقائي Protective Disclosure: تعبر عن الاتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة وهو ما يعرف بالإفصاح الوقائي والذي يهدف أساسا إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية وترتيبها على ذلك فإن المعلومات المالية يجب أن تكون على أعلى درجة ممكنة من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها وحتى ولو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة (الشيرازي، 1991):

- الإفصاح التثقيفي Informative Disclosure: يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي اتجاهها نحو ما يعرف بالإفصاح الاعلامي أو التثقيفي ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات (الشيرازي، 1991):
- الإفصاح الاختياري والإفصاح الإجباري: يرجع تصنيف الإفصاح إلى اختياري وإجباري إلى التشريعات والقوانين النافذة في تلك البيئة (بن فرج، 2015).

• مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات التالية (مطر، والسويطي، 2012):

- ✓ **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات. فالملاك الحاليون والمحتملون، الدائون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهات الحكومية، والجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها تعد من الأمثلة على مستخدمي هذه المعلومات. وقد كرس (Devine, 1961) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كركن أساسي في تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول: "إن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة".
- ✓ **تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:** ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملاءمتها، لذا لا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة، من أن يحدد أولا الغرض الذي ستستخدم فيه إذا إن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض أو لمستخدم بديل.
- ✓ **تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواة في القوائم المالية التقليدية الأساسية (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية) بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزءا من هذه القوائم. لذلك يرى كثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية، يستلزم إعادة النظر في المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم.
- ✓ **تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية التي تقوم بإعدادها إدارة المنشأة، هي الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقه بالقوائم الأساسية، كتلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة أو القوائم المعدلة على أساس التغير في مستويات الأسعار كوسائل أخرى للإفصاح. أما زيادة الإفصاح عن المعلومات التي تعرض في القوائم المالية الأساسية والإضافية لتقديم معلومات أخرى توضيحية أو تفصيلية حتى تكون الصورة واضحة ومكتملة عن الأحداث والعمليات الاقتصادية للمنشأة عن فترة معينة، فإنه يمكن استخدام أساليب وطرق نذكر منها (التوضيح بين قوسين، الملاحظات، بنود مقابلة أو متصلة، الجداول المرفقة... إلخ).
- ✓ **توقيت الإفصاح عن البيانات المالية:** يعد التوقيت المناسب واحدا من ثلاث صفات هامة لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية وحتى يكون الإفصاح مفيدا، فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم، يجب أن يتوفر التوقيت الملائم Timing في إعدادها وعرضها وتقديمها

لمستخدمي تلك المعلومات، وتتناقص منفعة المعلومة ثم تزول إذا لم تأت في وقتها، بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار، ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

• أساليب الإفصاح عن المعلومة المحاسبية

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو الملاحق، فهناك جملة من أساليب الإفصاح المحاسبي يمكن حصرها فيما يلي (أبوزيد، 2005):

- إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: إذ أنه جزء مهم من الإفصاح المحاسبي في عرض القوائم المالية، وترتب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.
- استخدام المصطلحات والعرض بشكل صحيح: إن وضوح المسميات للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى سهولة فهم القارئ لها، إلا أن المصطلحات الغامضة والمبهمة ينتج عنها عدم الفهم، كما يجب عرض المعلومات بشكل صحيح وعدم دمجها مع غيرها وعدم حذفها مما يدخل بمصادقيتها، ومن الأمثلة الشائعة للحذف إظهار الأصول الثابتة بصافي قيمتها الدفترية.
- الملاحظات الهامشية: يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، المتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على المعلومات الكمية أو الوصفية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.
- الملاحق: وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء توضيحات عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلي ... الخ.
- المعلومات الموجودة من خلال الأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة مثل: بيان مبدأ تقييم مخزون نهاية المدة.
- تقرير المراجع: يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس إدارة المؤسسة، حيث من خلاله يعطي المراجع رأياً فني محايد يعبر فيه عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

• ضوابط الإفصاح عن المعلومة المحاسبية

- رغم أن التوسع في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية يساعد مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ القرارات المناسبة، إلا أن هناك محددات تضبط مجال التوسع للإفصاح المحاسبي بما يراعي مصلحة المؤسسات وملاكها من جهة ومصلحة الأطراف ذات الصلة من جهة أخرى، وذلك في ضوء الشروط التالية (صافو، 2016):
- التوازن بين التكلفة والعائد: يتعلق القيد بوجود زيادة المنافع المتوقعة للمعلومات المحاسبية على التكاليف المتوقعة للحصول عليها. أي تقليص وضبط مقدار المعلومات المفصح عنها لاعتبارات موجبة تتعلق بعبء المعلومات المراد الإفصاح عنها.
- التوازن في الإفصاح: يشير هذا المفهوم إلى التوازن بين التكلفة والاستخدام، لأن عملية الإفصاح وما يرافقها من اعتبارات كالملائمة مع ثقافة المستخدم والحفاظ على بعض أسرار المؤسسة وغيرها من الاعتبارات تتطلب تكاليف إضافية سواء في الإعداد أو النشر أو صياغة المعلومة حتى تكون في مستوى فهم كل الفئات.

- **تحقيق الشفافية:** تحديد طبيعة المعلومات التي يجب أن تكون متاحة للأخريين من قبل إدارة المؤسسة بما يضمن رؤية واضحة عن الوضعية المالية لها.
- **الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية:** تعتبر الأهمية النسبية الخاصية المبدئية التي يجب أن تتوفر في كل المعلومات المعروضة بالقوائم المالية، فهي بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها بكيفية تحقق ما هو مطلوب منها، وترتبط الأهمية النسبية في مجال الإفصاح المحاسبي بعدة اعتبارات منها ما يلي:
- * حجم العنصر النسبي قياسا بالعناصر المماثلة الأخرى وذلك من حيث قيمته الاقتصادية، ومدى تأثيره على قرار مستثمر المعلومات.
- * طبيعة العنصر وإمكانية تغيره، مثل تحويل بعض المصروفات الرأسمالية إلى إيرادات أو العكس.
- * تأثير العنصر على سلوك مستثمر المعلومات من خلال الظروف المحيطة به من فترة إلى أخرى، أي الاجتهاد الشخصي لمعدي القوائم المالية ومراجعتها ومدى التزامهم بالمقومات المهنية والعلمية وكذلك الظروف المحيطة بالحدث الاقتصادي على مستوى الوحدة.

2.2. الشفافية في الإفصاح

• مفهوم الشفافية:

- يقصد بالشفافية مبدأ خلق بيئة تجعل فيها المعلومات المتصلة بالظروف والقرارات والأعمال القائمة متاحة ومتطورة وقابلة للفهم من جانب كل المشاركين في السوق (حماد، معايير التقارير المالية دليل تطبيق، 2006).
- تعني الشفافية قيام الشركة أو الجهة المسؤولة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات فيما عدا التي يكون بشأنها الإضرار بمصالح الشركة (حرب، 2011).
- كما يقصد بالشفافية خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لكافة الأطراف سنويا (حماد، حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ التجارب، 2005).

• مفهوم الشفافية في الإفصاح:

- نعني بالشفافية في الإفصاح اتسام مخرجات المحاسبة من خلال التقارير المالية بأعلى مستوى جودة للمعلومات واكتمال خصائصها النوعية وان لا تترك أي غموض أو ريبه لدى مستخدميها وتمكنهم من اتخاذ القرارات كأنهم يرون ما بداخل الشركة (الججاوي، وآل فتح الله، 2017)

• أهمية الشفافية في الإفصاح المحاسبي:

- يساعد نظام الشفافية في الإفصاح على تحقيق الآتي (الججاوي، وآل فتح الله، 2017):
- التطبيق السليم لقواعد الشفافية في الإفصاح يحسن أداء السهم ويعظم الربحية ويولد الثقة لدى المستثمر وحملة الأسهم؛
- الشفافية في الإفصاح تردم الفجوتين الفجوة الأولى بين الإفصاح المتاح من جهة والإفصاح الكامل وتقترب كثيرا من الإفصاح المثالي، والفجوة الثانية بين معدي القوائم والتقارير المالية من جهة وبين مستخدميها من جهة أخرى، تبقى فجوة واحدة هي خارج الإفصاح فيما بين المستفيدين من المعلومات المحاسبية سببها التفاوت في قدراتهم، خبراتهم، اطلاعهم ومؤهلاتهم في الاستفادة منها وبذلك يتميزون فيما بينهم؛
- تركز الاهتمام على القيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني لدى معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية؛
- زيادة المعلومات والإيضاحات يؤدي إلى تحسين الإفصاح مما يؤدي إلى زيادة الوعي والتنقيف بالشفافية؛

- إن أغلب الكتاب والباحثين والمهنيين يركزون على جانب شفافية البيانات والمعلومات المالية ويعتبرونها الركيزة الأساسية لعملية الإفصاح برمتها.

• آليات تحقيق الشفافية في الإفصاح المحاسبي:

نذكرها من خلال النقاط التالية (بن عيشي، وعمرى، 2012):

✓ الاهتمام بالمعلومات غير المالية

تعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية... مثل: مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية... الخ. وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار.

تميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دوراً عظيم الأهمية في العديد من المجالات.

حيث أن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم. حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفاء. وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

✓ التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لجمهور المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة و حتى نصل إلى سوق كفاء لرأس المال، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد و أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

✓ تدعيم الإفصاح الإلكتروني

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار إن الإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

- توفير معلومات في الوقت المناسب؛
- تحقيق التغذية العكسية؛
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري؛
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات؛
- سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

• متطلبات الشفافية في الإفصاح:

تتمثل متطلبات الشفافية في الإفصاح فيما يلي (الججاوي، وآل فتح الله، 2017):

- خلق بيئة ملائمة يمتاز فيها العاملون بالقيم والخلق الرفيع، الشفافية ترتبط بالمفهوم الثقافي والقيمي للشركة والأفراد لأنها تحمل كل معايير الصدق والإخلاص والأمانة في التعامل من خلال التأكيد على النظام القيمي للشركة؛
- اتخاذ إجراءات وضوابط وقوانين تكون رادعة للحد من الفساد، ضرورة وجود تشريعات ملزمة ولوائح وقواعد تنظم عملية الإفصاح؛
- الاهتمام بالمدخل الأخلاقي للمحاسبة بدرجة أعلى أو بمقدار الاهتمام بالمعايير والقواعد والخصائص المحاسبية؛
- القوائم المالية على درجة عالية من التفاصيل والأرقام والوصف فيها على درجة عالية من الدقة والمصدقية ومتوافقة مع رغبات الأطراف ذات العلاقة؛
- إن تكون المعلومة دقيقة ذات صلة بالموضوع ومتاحة للمستخدمين؛
- الشفافية في الإفصاح تتطلب الاهتمام بالمضمون بدرجة أكبر وينبغي عرض المعاملات والأحداث وفقا لجوهرها وليس لمجرد شكلها؛
- يجب أن يكون الإفصاح عادلا ودرجة عالية من الشفافية وان يتضمن المعلومات المادية وغير المادية أن يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية؛
- إن يكون الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب، إذ أن المعلومة التي يعلن عليها بصورة متأخرة عادة لا قيمة لها قد لا تحقق نفس الفائدة للمستخدم منها فيما لو افصح عنها بصورة مبكرة؛
- إن تكون المعلومة المعلن عنها متاحة لجميع الأطراف في نفس الوقت؛
- أن تكون المعلومات المعلن عنها واضحة مستوفية للمعنى والقصد والمرفقات والمضمون أن تكون شارحة لنفسها، فلا فائدة من المعلومة الغامضة.

• قياس الشفافية:

- تعددت مداخل قياس الشفافية في الإفصاح نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تخدم جميع الأطراف سنتعرض في دراستنا لأحدث مؤشرات القياس على المستوى الدولي وأهمها:
- مؤشر Standards & Poor's رمزه S&P؛
 - مؤشر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ويرمز لها OECD .

Organization For Economic Co-Operation And Development

أولا: مؤشر Standards & Poor's (S&P)

يعد هذا المؤشر من أهم وأفضل مقاييس الشفافية المستخدمة، تعد مؤسسة ستاندر أند بورز والمعروفة باسم S&P اول من وضع مؤشرات لأسعار الأسهم في عام 1923 وهي مؤسسة معروفة جيدا بمؤشراتها في سوق البورصة الأمريكي وبورصات دول العالم.

وفي 1957 وسعت المؤشر ليشمل تغيير اسمه إلى S&P 500 الذي يغطي نحو 84% من كل من قيمة الأسهم المدرجة في بورصة نيويورك، ويعكس هذا المؤشر الثقة في السوق والاستقلالية والموضوعية والمصدقية والشفافية. إذ يقيس هذا المؤشر نشاط أكبر الشركات الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية ويندرج تحت هذا المؤشر تصنيفات أخرى تقيس الأداء للشركات المختلفة، ولا يركز هذا المقياس على الشركات الكبرى أو على قطاع معين فهو يضم الشركات ذات القطاعات المختلفة كالتيكنولوجيا والصناعة والبنوك وغيرها (الججاوي، والجميلي، 2017).

ويتألف هذا المؤشر من 98 مؤشر مقسم إلى ثلاث مجموعات فرعية مقسمة بدورها إلى مجموعات أخرى (أنظر الشكل رقم 01، الملحق رقم 01) وهي (Patel and others, 2002):

- هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (28 بند) ؛
- الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات (35 بند) ؛
- هيكل مجلس الإدارة وعمليات التسيير (35 بند).

ثانيا: مؤشر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة الشركات في العام 1999، من ثم قامت بمراجعتها وتعديلها واعتمادها في العام 2004 ويرمز له Index OECD والمعتمد في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة، وهذه المبادئ (أنظر الشكل رقم 02، الملحق رقم 02) هي (النجار، 2017):

المبدأ الأول: ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

يجب أن يتوفر إطار للحوكمة يعمل على تشجيع شفافية وكفاءة الأسواق، وان يتماشى مع أحكام القانون، ويوضح المسؤوليات المختلفة الخاصة بالسلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين

يجب ان يعمل إطار حوكمة الشركات على حماية وتسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم.

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة أو المتكافئة للمساهمين

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما يجب أن تتوفر الفرصة لجميع المساهمين للحصول على تعويض مناسب عن التقصير في حقوقهم.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن يدرك إطار حوكمة الشركات حقوق الأطراف ذوي المصالح وتشجيع التعاون الفعال بين المؤسسات والأطراف ذوي المصالح في خلق الثروة والوظائف والاستمرارية لمؤسسات.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات الإفصاح في الوقت المناسب وبدقة عن جميع الأمور ذات الأهمية وذات العلاقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي، الأداء، الملكية، وحوكمة الشركات.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات التوجه الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة والمجلس الإشرافي، وضمان مساءلة مجلس الإدارة والمجلس الإشرافي والمساهمين.

3. جودة المعلومات المحاسبية

تلعب المعلومة المحاسبية دورا أساسيا في صنع واتخاذ القرارات، وقد تعددت مصادر المعلومة المحاسبية والتي قد تكون مشروعة كما قد تكون غير ذلك الشئ الذي يؤثر كثيرا على مصداقية القوائم المالية التي تعتبر المرآة العاكسة لها ولكي تصل المعلومة المحاسبية لهذا المستوى وبما يمكن استخدامها من صنع واتخاذ القرارات السليمة يجب أن تتوفر فيها جميع خصائص الجودة.

• مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

قبل التطرق لتعريف جودة المعلومات المحاسبية نستعرض أولا لمفهوم المعلومات حيث أن المعلومات هي عبارة عن بيانات خام تتم معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في اتخاذ القرارات.

- تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

تعددت مفاهيم الجودة في مجال المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المنظمات المهنية والباحثين إذ يرى الشيرازي أن الجودة هي مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية كي تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها (الشيرازي، 1991).

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. كما أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية والاقتصادية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات) (قويدر، 2012).

- خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل خصائص جودة المعلومات المحاسبية فيما يلي:

✓ **الملائمة:** أي يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناعات القرارات وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها (يوسف، 2012)، وتتحقق هذه الخاصية في المعلومات المالية عند تحقق خصائصها الفرعية (الوقتية، القيمة التنبؤية، القيمة الرقابية)، فالوقتية تعني وصول المعلومة إلى مستخدميها في الوقت المناسب، أما **القيمة التنبؤية** فهي لا تقل أهمية عن سابقتها كونها توفر لمستخدميها التوقعات المستقبلية في حين **القيمة الرقابية** هي الإمكانيات التصحيحية للانحرافات أن وقعت.

✓ **الموثوقية:** تشكل الموثوقية الخاصية الثانية للمعلومات والتي تعني قدرة المعلومات على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، أي خاصية الموثوقية إنما تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها (جربوع، 2007) والموثوقية كسابقها لا تتحقق إلا بتحقيق خصائصها الفرعية (الصدق، الموضوعية، الحياد)، فخاصية **الصدق أو التمثيل الصادق** تعني ضرورة أن تكون المعلومات صادقة وموثوق فيها بحيث تمثل أو تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلاً صادقا، أو تعبر عن الواقع تعبيراً صادقا، أما **الموضوعية** فتعني أن تكون المعلومات قابلة للمراجعة والتحقق حتى يمكن الاعتماد عليها، في حين تعني **خاصية الحياد** ضرورة أن تتسم المعلومات المالية بالحياد وعدم التحيز حيال المصالح المتعارضة لمن يستخدمون تلك المعلومات (محمود وآخرون، 2011).

• معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية:

توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي (الفضل، نور،

:2002)

- **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولاشك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

- **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها.

- **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.
- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصاد على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومات.

• مستلزمات الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يمكن إيجازها ف ثلاث أبعاد رئيسية هي كالاتي (الججاوي، وآل فتح الله، 2017):

أولاً: تحسين جودة المعلومات كما ونوعاً: الزيادة في المعلومات والتركيز على جودتها؛

ثانياً: الالتزام بالبعد الأخلاقي وقواعد السلوك المهني:

- الالتزام الأخلاقي: النزاهة والأخلاق ضرورية جداً للاطمئنان بمخرجات النظام على أن تعد ليس فقط لمستخدمي القوائم المالية من متخذي القرارات بل كافة الراغبين بالاطلاع عليها.
- قواعد السلوك المهني: سن القوانين والتشريعات والأنظمة بما يتلائم والمعايير الدولية للممارسات المحاسبية وضبط الأداء في الشركات ضمن غطاء تشريعي يكون متوافقاً معها.

ثالثاً: إنشاء بيئة ملائمة تمتاز بالفضيلة: إن المحاسبة علم اجتماعي يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة، البيئة المناسبة والصالحة تديم وتمنح الاستمرارية للأصلح فلا يكفي أن يكون المحاسب صالحاً نزيهاً في بيئة متخمة بالفساد المالي سرعان ما تجعله عاجزاً عن الأداء الجيد أو يجارها أن لم يسقط فيها، أما البيئة المناسبة تقويه وتحسن من أداءه.

4. الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية

1.1. الشفافية في المعلومات المحاسبية:

وتتمثل في ماييلي (الججاوي، وآل فتح الله، 2017):

أولاً: شفافية المدخلات

في المدخلات هناك تأثير وحاجة واضحة إلى أن تكون المعلومات خالية من الخطأ، مكتملة وغير منتهية الصلاحية (الوقتية)، إذ يجب أن تكون البيانات موثوقة المصدر وإدخالها يكون في الوقت المناسب غير منتهية الصلاحية، موجودة في المستندات غير الوهمية وأهميتها تأتي من كونها الأساس الذي ينطلق منه النظام.

ثانياً: شفافية المعالجات

في نظام الشفافية غالباً ما تكون معالجة البيانات والتغذية الراجعة داخل الشركة والمستخدم الداخلي للمعلومات أكثر إثراء والمأما بالمعلومات فهم يمتلكون المعلومات بأفضل خصائصها على العكس بالنسبة للمستخدم والمطلع الخارجي وهذا ما يؤكد الفجوة بين معدي المعلومات ومستخدميها، بما يعرف بعدم تماثل المعلومات.

ثالثاً: شفافية المخرجات

الخصائص المعبرة عن تأثيرها في المخرجات هي جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مصداقية التقارير المالية مستندة إلى حياديتها وعدم تحيزها هذا ما يجب أن يؤكد مراقب الحسابات لأن المعلومات المتحيزة لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها كذلك يجب أن تتمتع بدرجة عالية من الأمانة والوضوح لجميع مستخدميها والمعلومات إذا كانت غير مفهومة لا يمكن الاستفادة منها وغير ملائمة لمتخذي القرارات.

2.4. خصائص الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات ويقصد بجودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب ان تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة إذ يعد التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة

المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية، أو عن التوقعات المستقبلية وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات، فإنه لا يمكن تحقيقه لكون المعلومات التي تبني عليها القرارات تنطوي على المستقبل، وبالتالي فهي على درجة من عدم التأكد، لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات وبالتالي فإن وجود هذه الخصائص يعطي مصداقية واعتمادية أعلى للمعلومات وتتمثل هذه الخصائص في (الججاوي، والجميلي، 2017):

- الوضوح؛
- سعة الانتشار؛
- التطوعية في تقديم المعلومات؛
- اقل ما يمكن من السرية؛
- تكامل أو اكتمال المعلومات؛
- كفاءة المعلومات؛
- سهولة الوصول إلى المعلومة؛
- توقيت المعلومة؛
- الدقة والصدق في تقديم المعلومات؛
- المرونة.

3.4. تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال الشفافية في الإفصاح

يمكن تعزيزه بالمعلومات المحاسبية المفصح عنها من خلال الشفافية في الإفصاح من الحد الأدنى إلى المستوى المثالي من مبدأ الإفصاح الكامل (Full Disclosure) عن طريق مقومات الشفافية في الإفصاح (أنظر إلى الشكل رقم 03، الملحق رقم 03)

على مرحلتين (الججاوي، وآل فتح الله، 2017):

المرحلة الأولى: الارتقاء بالحد الأدنى (انعدام الشفافية) إلى المستوى المتاح، الممكن والمقبول من الإفصاح عن طريق تحقيق ثلاث شروط هي:

- المبادئ والأصول المحاسبية؛
- السياسات الإدارية؛
- لوائح الإشراف والرقابة وأدلة التدقيق.

المرحلة الثانية: الارتقاء بالمستوى المتاح والمقبول من الإفصاح إلى الطموح وإمكانية الاقتراب من المستوى المثالي من مبدأ الإفصاح الكامل (Full Disclosure)، لتحقيق أعلى درجة من الشفافية في الإفصاح والجودة في المعلومات المحاسبية من خلال:

- الالتزام التام بقواعد السلوك المهني (المعايير، القواعد، القوانين والتشريعات)؛
- التحلي بالقيم الأخلاقية (الصدق، النزاهة، العدالة والأمانة)؛
- خلق بيئة محاسبية ملاءمة تمتاز بخلق محاسبي رفيع (بحيث تكون القيم الأخلاقية والالتزام بقواعد السلوك المهني عرفا شائعا يمثل القاعدة والفساد هو الاستثناء).

5. الخاتمة

تعد الشفافية في الإفصاح المحاسبي إحدى الخصائص الرئيسية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، التي يجب أن تتوفر عليها القوائم المالية كي تتمكن من أداء الدور المنتظر منها، فالشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية تلعب دورا أساسيا في الحد من عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي المعلومة المحاسبية.

مما سبقا توصلنا إلى النتائج التالية:

- الشفافية في الإفصاح هي حلقة الربط بين الإفصاح ومستخدمي المعلومات المحاسبي فهي تحقق الثقة في المعلومات المفصح عنها؛

- وجود علاقة تكاملية بين الشفافية والإفصاح؛
- الشفافية تحقق مستوى مثالي من الإفصاح، حيث أن الإفصاح غالباً ما يجري بالحد الأدنى منه وبالشفافية والصورة التي يرغب بها أصحاب القرار لتحقيق مصالح أطراف دون طرف آخر، أما الشفافية في الإفصاح فتحقق مستوى عالي من الإفصاح يخدم جميع الأطراف؛
- الشفافية في الإفصاح تعني الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بتفاصيل أكثر وتكاليف أقل بهدف تحقيق الجودة في المعلومات المفصّل عنها؛
- الشفافية في الإفصاح لا تعني المبالغة في الإفصاح عن المعلومات بتفاصيل كثيرة تؤدي إلى فقدان المعلومة لجودتها وخصائصها وتزيد من تكلفة إنتاجها؛
- تستلزم الشفافية في الإفصاح بيان الكيفية التي تم الوصول بها إلى هذه الأحكام والقناعات، التي تتطلب مهارات وخبرات متخصصة من محاسبين والتي يجب الإفصاح عنها؛

من خلال النتائج السابقة يمكن صياغة التوصيات التالية:

- العمل على تعزيز الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال تعديل التشريعات والقوانين بما يتوافق مع متطلبات الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية؛
- لضمان دقة وجودة المعلومات المحاسبية يجب التحول من الحد الأدنى من الإفصاح (الإفصاح الكافي) إلى الشفافية في الإفصاح لتحقيق (الإفصاح الكامل)؛
- الالتزام بالقيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني وهي من أهم متطلبات الوصول إلى الشفافية في الإفصاح؛
- تفعيل وإصدار تشريعات اللازمة لتطبيق النزاهة والتأسيس لبيئة ملائمة للشفافية التي بدورها تحقق جودة المعلومات المحاسبية.

6. قائمة المراجع

- محمد المبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، أيترك للنشر والتوزيع، (القاهرة، مصر: 2005)، ص 38.
- مهدي عباس الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، (الكويت: 1991)، ص 322.
- بدر بن تومي، "آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص 45.
- مهدي عباس الشيرازي، مرجع سابق، ص 331.
- سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، (عمان، الأردن: 2011)، ص 217.
- أيمن عبد الله محمد أبو بكر، نظرية المحاسبة مدخل معاصر، دار الكتاب الجامعي، (أبوظبي، الإمارات المتحدة: 2017)، ص 145.
- مهدي عباس الشيرازي، مرجع سابق، ص 324.
- مرجع نفسه، ص 330.
- زوينة بن فرج، متطلبات الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة ميدانية لبعض البنوك التجارية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 15، 2015، ص 56.

- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس-العرض- الإفصاح، دار وائل للنشر، (عمان، الأردن: 2012)، ص 345-356.
- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 584.
- فتيحة صافو، "أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص 133-134.
- طارق عبد العال حماد، معايير التقارير المالية دليل تطبيق، الدار الدولية للاستثمارات، (مصر: 2006)، ص 11.
- نعيمة محمد حرب، "واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص 10.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ التجارب، الدار الجامعية، (الإسكندرية، مصر: 2005)، ص 36.
- طلال محمود علي الججاوي، محمد آل فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، دار الأيام للنشر، (عمان، الأردن: 2017)، ص 36.
- مرجع نفسه، ص 47.
- عمار بن عيشي، سامي عمري، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية -دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية-، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 08.
- طلال محمود علي الججاوي، محمد آل فتح الله، مرجع سابق، ص 43-44.
- طلال محمود علي الججاوي، هدى امين عليوي الجميلي، قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية، دار الأيام، (عمان، الأردن: 2017)، ص 92.
- Patel Sandeep, and others, measuring transparency and disclosure at firm-level in emerging markets, emerging markets review, no 4, vol 3, New York, USA, 2002, p 327.
- محمد أحمد محمد النجار، "قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للبنوك الوطنية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2007، ص 48-49.
- مهدي عباس الشيرازي، مرجع سابق، ص 95.
- قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي scf على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيات المعلومات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص 278.
- علي يوسف، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سوريا، المجلد 28، العدد 02، 2012، ص 232.
- يوسف محمود جربوع، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد 02، 2007، ص 509.
- صدام محمد محمود وآخرون، أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة معلومات التقارير المالية دراسة حالة على عينة من المحاسبين في مدينة تكريت، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، الأنبار، العراق، المجلد 04، العدد 07، 2011، ص 416.

- مؤيد الفضل، عبد النصر نور، المحاسبة الإدارية، دارالميسرة للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن: 2002)، ص 306.
- طلال محمود علي الججاوي، محمد آل فتح الله، مرجع سابق، ص 137.
- مرجع نفسه، ص 62-63.
- طلال محمود علي الججاوي، هدى امين عليوي الجميلي، مرجع سابق، ص 111-112.
- طلال محمود علي الججاوي، محمد آل فتح الله، مرجع سابق، ص 160-161.

7. الملاحق

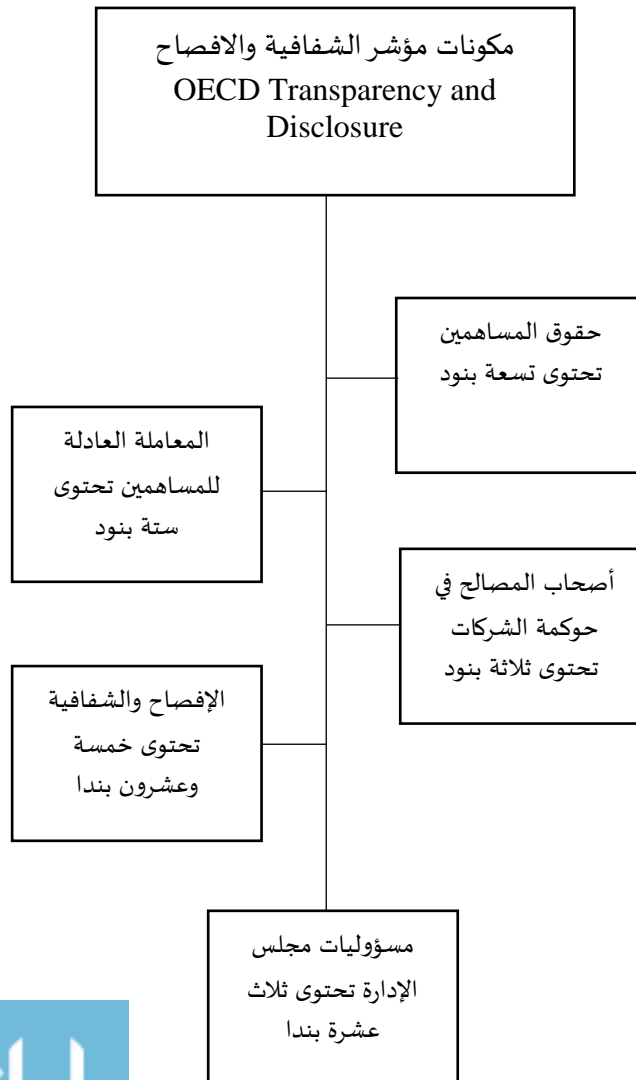
الملحق رقم (01)

الشكل رقم (01): شكل توضيحي لمؤشر الشفافية والافصاح حسب Standard & Poor's transparency



الملحق رقم (02)

الشكل رقم (02): شكل توضيحي لمؤشر الشفافية والإفصاح حسب OECD Transparency



الملحق رقم (03)

الشكل رقم (03): شكل توضيحي لكيفية الارتقاء بجودة المعلومات المحاسبية من خلال الشفافية في الإفصاح

